أوراق

كارنيغي

# قضاة مصر في عصر ثوري

ناثان ج. براون

الشرق الأوسط | شباط/فبراير 2012

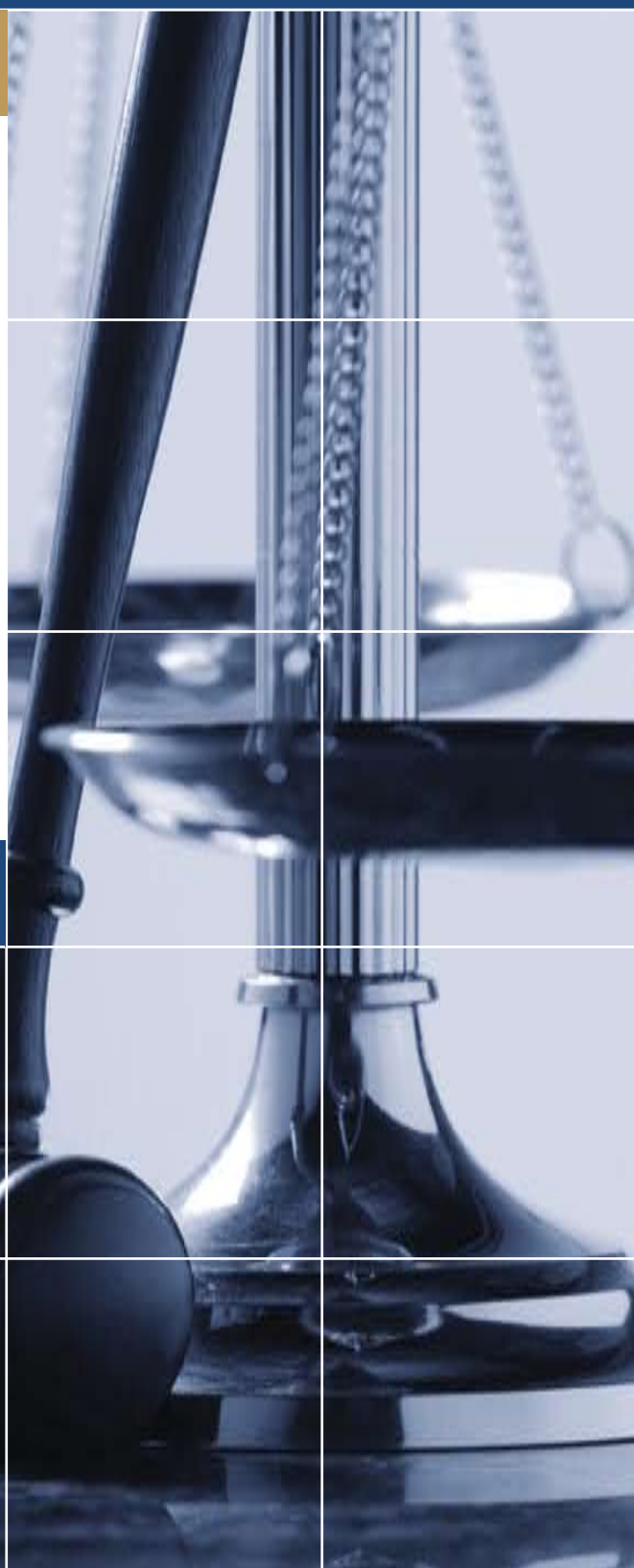

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

أوراق كارنيغي

# قضاة مصر في عصر ثوري

ناثان ج. براون

الشرق الأوسط | شباط/فبراير 2012

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل

© 2012 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

**مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**
**قسم المنشورات**
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

**أوإلى العنوان التالي:**

**مركز كارنيغي للشرق الأوسط**
**برج العازارية، الطابق الخامس**
**رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير**
**وسط بيروت التجاري**
**بيروت، لبنان**
**تلفون:** 291 991 1 961
**فاكس:** 591 991 1 961
**ص. ب:** 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
**تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:**
pubs@CarnegieEndowment.org

# المحتويات


ملخّص 1

النضال من أجل استقلال القضاء 3

محاولة تغيير الأمور 5

السعي إلى استقلالية القضاء في مجتمع مضطّرب 6

حالات سياسية وقضاء لاسياسيً 7

إيجاد طرق للالتفاف حول القضاء 8

هل قاعات المحاكم آمنة؟ 8

الانقسامات داخل السلطة القضائية 9

قانون جديد للتنظيم القضائي 10

بلقنة الدولة بحسناتها وسيئاتها 12

ملاحظات 16

نبذة عن المؤلف 17

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 19

# ملخّص

كان لثورة مصر الصاخبة في العام 2011 مطالب عدة، لكن الأكثر مركزية بينها كان ذلك الذي طرحته جموع الناشطين السياسيين والجمهور العريض من المواطنين المُعبئين، وهو ضرورة إعادة هيكلة السلطة العامة في البلاد كي تعمل بشكل مسؤول وشفاف، وكي ترضخ بالكامل إلى سيادة القانون. ولذلك يُتوقع من قضاة مصر أن يطلّوا على بيئة مابعد الثورة بوصفها المناسبة التي يجب أن يحققوا خلالها أخيراً رؤية لطالما طُرحت خلال جيل كامل في وجه رئاسة متغطرسة لاتأبه لشيء: رؤية تطالب بدولة يحكمها القانون وتُحصِّن القضاء ضد الضغوط السياسية والمصالح الخاصة؛ رؤية توفّر الاستقلال الكامل للقضاة الأفراد وللسلطة القضائية كهيئة تُصدر أحكاماً تُحترم وتنفّذ من قِبَل كل أجهزة الدولة المصرية.

في نهاية المطاف، قد يحصل الكل على مايريد. لكن في المدى القصير، لم يجد القضاة أنفسهم بعد في موقع محصَّن غداة الثورة المصرية. لابل هم مكشوفون سياسياً وغير واثقين من مستقبلهم، حيث البعض منهم قلق ليس فقط على استقلاليته المؤسسية بل حتى أيضاً على أمنه الشخصي. وفي هذه الأثناء، أدت الجهود لشرعنة المطالب المتعلقة باستقلالية السلطة القضائية في شكل قانون قضائي جديد، إلى توريط القضاة في معارك داخلية وتنافسات خارجية.

لكن في المدى الطويل، ستونع هذه الجهود بعض الثمار، لأن دعم استقلالية القضاء بات يشمل الآن كل ألوان الطيف السياسي. فالقضاة سيحصلون في الغالب على صيغة من صيغ الاستقلالية التي إليها يسعون. بيد أن المضاعفات السياسية لهذه الخطوة أبعد ماتكون عن الوضوح الذي يتوقعه أنصارها: فاستقلالية السلطة القضائية- كما يفهمها مشروع قانون مقترح- قد تشكِّل جزءاً من منحى لـ«بلقنة» الدولة المصرية بطريقة توفِّر نظاماً أكثر ليبرالية وتعددية، لكنه أيضاً أقل اتساقاً وديمقراطية مما يعتقد المصريون راهناً.

## النضال من أجل استقلال القضاء

رؤساء مصر السلطويون لم يراعوا سيادة القانون، لكنهم عملوا في بيئة قانونية، لابل في الواقع استخدموا الأدوات القانونية بكثافة. وقد كان من شأن وجود هيئة قانونية قوية ومستقلة أن تغل أيديهم، ولذلك مارسوا باستمرار تكتيكات متغيِّرة لاستخدام القانون من دون تمكين قضاة مستقلين.

لم يجر لفترة محددة غداة انقلاب 1952،الذي أفرز النظام السطوي المصري، التعرّض إلى الجهاز القضائي. وحين كان حكام مصر السلطويون يريدون حكماً قضائياً، كانوا يشكّلون محاكم استثنائية أو يتحرّكون خارج الهيئة القضائية برمتها، بدلاً من إخضاع السلطة القضائية العادية إلى أرادتهم السياسية. ولم يبذل النظام جهداً متسقاً لإخضاع القضاء إلى السيطرة الرئاسية الحازمة إلا في أواخر الستينيات، أي في السنوات الأخيرة لرئاسة جمال عبد الناصر. فقد شكِّلت «محكمة عليا» بمرسوم وتم إغراقها بمعيّنين من قِبَل الرئاسة. كما أُعطي «المجلس الأعلى للهيئات القضائية» سلطة على القضايا الإدارية وكذلك على التعيينات والترقيات في صفوف الهيئة القضائية، ماجعل هذه الأخيرة عملياً تحت رقابة السلطة التنفيذية. ثم أن مجموعة من 100 قاضٍ، كانت قد استخدمت منظمة اجتماعية معترف بها منذ وقت طويل قانوناً تدعى نادي القضاة بهدف الدعوة إلى الإصلاح السياسي، تم تسريحها.

ومع ذلك، وخلال العقد ونصف العقد الذي تلا ذلك، تراجع أنور السادات وحسني مبارك عن العديد من إجراءات سلفهما ناصر. بالطبع، احتفظ النظام بالوسائل القديمة للتحرُّك خارج الهيئة القضائية، من خلال سلسلة من المحاكم الاستثنائية والإجراءات فوق القضائية، لكنه سمح مع ذلك لقسم كبير من النظام القضائي باستعادة استقلاليته. وهكذا، تطوّرت المحكمة العليا لتصبح محكمة دستورية عليا أكثر استقلالية، حيث أنها أصدرت في الواقع منذ أواسط الثمانينيات إلى أوائل العقد الأول من القرن الحالي سلسلة طويلة من الأحكام التي لم تكن ملائمة للنظام. كما أنها في بعض السنوات ألغت قوانين أكثر مما أقرّت. وعلى سبيل المثال، النظام الانتخابي المصري الخاص للغاية لم يُبْنَ عن قصد بل هو، بدلاً من ذلك، تطوّر بالتراكم على مدى السنين، حيث كانت المحكمة تُصر على تنفيذ البنود الغامضة من دستور 1971 بطريقة أوجبت إجراء تعديلات متواصلة، الأمر الذي لطالما ضايق النظام.

أما المجلس الأعلى للهيئات القضائية فقد جُرِّد من كل سلطاته القضائية، ومُنحت الهيئات القضائية الرئيسة- أنظمة المحكمة الإدارية، على سبيل المثال، وكذلك النظام القضائي العادي- استقلالية هامة لإدارة شؤونها الخاصة. كما تم إعادة توظيف معظم القضاة الذين سُرِّحوا، ومُنح القضاء بعض المسؤوليات الإضافية حين كان النظام في حاجة إلى طرف محايد للقيام بمختلف المهام مثل الإشراف على الانتخابات، أو إدارة المنظمات المهنية التي يتم انتزاعها من ناشطي المعارضة.

بيد أن بعض القضاة والناشطين والمثقفين تضايقوا مما تبقى من عناصر نفوذ السلطة التنفيذية في القضاء، حيث احتفظت وزارة العدل والرئاسة ببعض النفوذ بوسائل هيكلية متنوّعة. فالوزارة، على سبيل المثال، كان لها قدر من السيطرة على الشؤون الإدارية، والرئاسة احتفظت بصلاحيات التعيين، حيث كان رئيس قضاة المحكمة الدستورية العليا يُعيّن من قِبَل الرئيس. وحين أصبحت هذه المحكمة مستقلة بشكل جلي، تخلى الرئيس مبارك عن عادة تعيين أعلى القضاة رتبة ولجأ بدلاً من ذلك إلى تعيين رؤساء المحكمة من خارجها، ماساعد على تدجين هذه الأخيرة.

ثم أنه كانت ثمة أساليب غير مباشرة تمارسها السلطة التنفيذية لممارسة النفوذ، كان من الصعب قياسها لكنها بدت فعّالة للغاية. فرئيس مطواع لنادي القضاة، على سبيل المثال، كوفيء بسلسلة من العطايا المادية الهامة مثل الرواتب المرتفعة وسن تقاعد متأخر. والمأموريات المُجزية كانت توزّع على القضاة الذين لايقاومون مشيئة النظام.

**عمدت رئاسة مبارك إلى إلغاء معظم هذه المحاكم، لكن كان يمكن اللجوء إلى المحاكم العسكرية وإلى مروحة معقّدة من محاكم أمن الدولة حين يتطلب الأمر. وهذا ماكان يحدث بالفعل.**

وربما كانت الوسيلة الأكثر مَفسدة هي التقنية المطبّقة منذ نصف قرن والخاصة بتجنُّب الهيئة القضائية حين يكون هذا مناسباً سياسياً؛ وهي تقنية استمر استخدامها حتى حين كان الرؤساء المصريون يفاخرون باحترامهم لسيادة القانون. هؤلاء الرؤساء كان في وسعهم إحالة قضايا فردية إلى المحاكم العسكرية واستخدام حشود «المحاكم الاستثنائية» التي فرّخت على مدى سنين لمضايقة أو حبس الأشخاص والمنظمات المُزعجين سياسياً. علاوة على ذلك، التغييرات السياسية الرئيسة أو حملات التطهير كانت تليها «محاكم ثورية» أو مايشبهها، وهذه قاضت الأخوان المسلمين أو شخصيات النظام القديم في الخمسينيات، وأيضاً الخاسرين في الصراع الداخلي على السلطة في السبعينيات. وقد عمدت رئاسة مبارك إلى إلغاء معظم هذه المحاكم، لكن كان يمكن اللجوء إلى المحاكم العسكرية وإلى مروحة معقّدة من محاكم أمن الدولة حين يتطلب الأمر. وهذا ماكان يحدث بالفعل.

حين فسرّت المحكمة الدستورية العليا التفويض الدستوري للقضاء للقيام بالرقابة الانتخابية على أنه يعني أن القاضي يجب أن يُشرف على كل قلم اقتراع، قَبِل النظام هذا الحكم، بيد أنه نقل تلاعبه الفاضح بالانتخابات إلى خارج أقلام الاقتراع. والحقيقة أن هذه النقلة لم تتجاوز حفنة من الأمتار، حيث أن قوات الأمن كانت تعتقل نشطاء المعارضة قبالة أقلام الاقتراع أو تمنع أنصارهم من التصويت.

بعد سلسلة من المحادثات الشخصية التي أجريتُ على مدى سنوات، توصلتُ إلى استنتاج بأن القضاة يتباينون بشدة في مواقفهم إزاء هذه المشاكل. فالبعض كان حانقاً بشدة، والبعض الأخر كان مستسلماً بسكينة وإن باشمئزاز. وقد أبلغني مرة قاضٍ بارز قوله:«إذا ماكان في مقدرونا وقف

التعذيب، فسنفعل. لكن إذا ماحاولنا، ستكون هذه نهايتنا». وحين التقيت مع قاضٍ بارز آخر خلال زيارته للولايات المتحدة، سألته عما إذا ماكان يريد الاجتماع ببعض قادة منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، فرفض الإجابة مكتفياً بالقول: إنهم سيسألوننا عن التعذيب، ونحن لانريد أن يكون لنا أي علاقة بذلك». بعض القضاة كانوا أحياناً داعمين لوسائل النظام. وقد تحدث قاضٍ بارز آخر مرة عن انتخابات 2005 وعن الضرورة المُتصوّرة لمنع جماعة الإخوان المسلمين من السيطرة فقال: «ليس أمراً جيداً منع الناس من التصويت، بيد أن هذه مهمة الدولة».

## محاولة تغيير الأمور

في أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدا أن اليد العليا أصبحت للناقدين داخل الجسم القضائي. ففي حين أن بعض القضاة اعتقدوا أن الإصلاحات القضائية استعراضية وسياسية بجلاء، أو تصادمية بشكل لاضرورة له، حقق النشطاء الإصلاحيون الفوز في انتخابات نادي القضاة، واستخدموا هذا المنبر كوسيلة لصياغة قانونهم الخاص للمنظمة القضائية، بحيث تتم إزالة الأدوات الباقية التي تتدخل عبرها السلطة التنفيذية في شؤون القضاء.

وفي سياق الاحتجاج على الطريقة التي تم فيها استخدام سمعتهم لإضفاء الشرعية على انتخابات مزورة، هدد القضاة أولاً بمراقبة التصويت، ثم قرروا بدلاً من ذلك توثيق وسائل التلاعب الرسمي التي تواصلت على الرغم من الإشراف القضائي. وقد بدأ بعض القضاة البارزين في التحدث إلى وسائل الإعلام الدولية حول مطالبهم، لابل قام الإصلاحيون بمظاهرة احتجاج صامتة قصيرة خارج مبنى المحكمة العليا.

آنذاك، إلتفّت مجموعة من الناشطين المعارضين حول القضاة. وفي أعقاب انتخابات 2005، طرح أحد نواب جماعة الإخوان المسلمين صيغة من مشروع قانون نادي القضاة على البرلمان، فردّ النظام بطرح صيغته الخاصة التي نجح بتمريرها في البرلمان بسهولة والتي أعطت القضاة استقلالية أقل. هذه الصيغة رفضت أن تُحيل إلى المجلس القضائي الأعلى بعض مجالات الإدارة القضائية التي طالب بها القضاة، وقاومت الضغوط لتمكين القضاة من انتخاب بعض أعضاء المجلس، كما كان يطالب بعض الإصلاحيين.

حينما عاينت هذه المواجهات، تولّد لدي انطباع بأن قضاة مصر كانوا كلاعبي كرة مضرب يدخلون حلبة ملاكمة. عندما عبّرت عن هذه الاستعارة في ورشة عمل في القاهرة في العام 2006، وقف عندها أحد القضاة الإصلاحيين البارزين الحاضرين وأصرّ، متسلّحاً بالنزاهة وحسّ العدالة، على أنه لن يُهزَم بسهولة. لكنه أثبت، على المدى القريب، أنه أفرط في المثالية. فالنظام ردّ على التحدّي القضائي بخليط من المضايقة، ومحاولة تشويه السمعة، والعرقلة، والالتفاف على شكاوى

القضاة المادية، كالأجور الزهيدة أو توزيع المنافع عبر وزارة العدل بدلاً من النادي الذي يسيطر عليه القضاة الإصلاحيون. وكانت النتيجة في نهاية المطاف أن استعاد قضاةٌ أقلّ استعداداً للمواجهة السيطرة على نادي القضاة؛ وتقاعد بعض القضاة الإصلاحيين أو وجدوا عملاً لهم خارج البلاد، فخمد الجدل القائم.

وقد اتّخذ النظام، في سلسلة من التعديلات الدستورية التي أُجريَت في العام 2007، تدابير يضمن من خلالها سدّ المنافذ الليبرالية التي كان القضاة وجدوها في النظام المصري السلطوي. فسُلِّمَت مهمّة مراقبة الانتخابات، على سبيل المثال، إلى لجان انتخابية. كما رسّخ النص المُعدَّل سلطة الرئيس في إحالة الإرهابيين المشتبه بهم إلى المحاكم العسكرية، وهي سلطة كان مشكوك بها دستورياً مع أنها كانت شائعةً جداً قبل التعديلات.

لكن على المدى الأطول، يمكن القول أن مُحاوِري المتمسّك بالمثالية كان محللاً سياسياً أفضل مني، إذ أن القضاة الإصلاحيين سدّدوا ضربةً للنظام المصري. فسمعةُ هذا الأخير باعتباره دائرةً مغلقةً من الفساد واستغلال السلطة كانت كارثيةً بالنسبة إليه في العام 2011، ذلك أن الصراع مع القضاة ساهم في تشويه سمعة النظام التي اتّسمت بمزيد ومزيد من الوحشية. وفي نشوة الأيام الأولى للثورة المصرية، غالباً ما امتدح الثوّار النظام القضائي على أنه حصن للنزاهة وليس مجموعة مُستلحقة.

**في نشوة الأيام الأولى للثورة المصرية، غالباً ما امتدح الثوّار النظام القضائي على أنه حصن للنزاهة وليس مجموعة مُستلحقة.**

في الأشهر التي تلت إخراج مبارك من السلطة، سُلِّمت رئاسة مجلس القضاء الأعلى إلى حسام الغرياني، وهو مشارِك هادئ ولكن نشط جداً في التحرّك القضائي السابق. كما عاد هشام البسطويسي، أحد كبار القضاة وأحد قادة الحركة الثورية، إلى مصر آتياً من منفاه في الكويت، وأعلن نيّته الترشّح للرئاسة. وحتى القضاة الذين كانوا تحاشوا الخوض في المواجهات السابقة مع النظام عادوا. فأحد القضاة الذين كانوا قد اصطفّوا ضدّ الإصلاحيين في منتصف العقد الماضي قال لي في صيف العام 2011: «نحن جميعنا مع الثورة».

## السعي إلى استقلالية القضاء في مجتمع مضطّرب

بيد أن البيئة المصرية مابعد الثورة تثبت أنها أقل ملاءمةً وأكثر تعقيداً مما كان توقّعه القضاة في الربيع الفائت، وبالتالي حلُّ المشاكل العالقة ليس بسهولة تمرير قانون جديد. لقد واجه القضاء أربعة تحديات غير مُتوَقَّعة أمام تحقيق الرؤية القضائية للاستقلالية التامة والنزاهة المهنية.

## حالات سياسية وقضاء لاسياسي

أثارت الطريقة التي اسُتدرِج بها القضاء إلى جدالات سياسية متواصلة بعض الانزعاج. فثمة مجموعة مبادئ تملي على القضاة المصريين الترفّع عن السياسة اليومية، إلا أن الإجماع قليل حول معنى ذلك في مايتعلّق بالتصريحات العامة، ومدى أهمية هذا المبدأ العام في زمن الثورة. ونتيجةً لذلك، شعر بعض القضاة أن لديهم الحرية للانخراط في النقاشات العامة، بينما انتقد آخرون بقسوة زملاءهم الصريحين، معتبرين أنهم انحرفوا عن المبادئ القانونية. فأحد القضاة في محكمة إدارية، مثلاً، قدّم المشورة القانونية للثوار في ميدان التحرير، حتى أنه انضمّ إلى اللجنة الثورية المنسِّقة. وحين سعى زملاؤه إلى ضبطه، تلاشت محاولتهم هذه في موجة من الحماسة التي تلت الثورة.

كما هبطت على القضاة مهام عامة بارزة أخرى، مثل مهمة الإشراف على الانتخابات أو إدارة مؤسسات اقتصادية معزولة. صحيح أنهم افتخروا بتسلّم هذه الأدوار وكانوا على ثقة بأنهم قادرين على الاضطلاع بها، إلا أنهم لم يستطيعوا أن ينكروا أن العبء كان ثقيلاً على كاهلهم، خصوصاً في ظلّ جولات التصويت الطويلة والمضجرة في مصر. طبعاً، العدد غير الكافي من القضاة هو مايؤدّي إلى إجراء الانتخابات البرلمانية في جولات ثلاث. والثورة المصرية أنتجت حتى الآن 15 يوماً من التصويت في أقل من عام، ويُتَوَقَّع أن تضيف الانتخابات الرئاسية والدستورية الباقية يومين آخرين على الأقل.

**حلُّ المشاكل العالقة ليس بسهولة تمرير قانون جديد.**

ثمة مخاوف لاتقتصر على دور القضاة السياسي وحسب، بل تتمحور أيضاً حول تسييس الأحكام. يصرّ القضاة المصريون على أن ماسُمِّي بـ«العدالة الانتقالية» في مجتمعات أخرى شهدت تغييرات ثورية لايحتاج إلى بنيات قضائية جديدة في مصر. وهم يعتقدون أن المحاكم لاتحتاج إلى المساعدة في تولّي أيّ من حالات الفساد والإساءة، حتى تلك التي تطال مسؤولين رفيعي المستوى من النظام القديم.

في الواقع، يخضع الآن كلٌّ من الرئيس السابق حسني مبارك ونجلاه ووزير الداخلية الأخير في عهده، إلى المحاكمة في محكمة جنائية عادية، ولكن ليس في قاعة محكمة عادية أو في ظلّ ظروف عادية. وتُستَخدَم أكاديمية الشرطة كبيئة آمنة، بينما تبدو المحاكمة أحياناً عرضاً إعلامياً بقدر ماهي إجراء قانوني.

وعلى الرغم من ثقة القضاة بموضوعيتهم، إلا أنهم تأثّروا من دون شك بموجة الحماسة الثورية. فحُكْم المحكمة الإدارية القاضي بحلّ الحزب الوطني الديمقراطي استند إلى اعتقاد سياسي كاسح بأن الحزب أفسد الحياة السياسية في مصر. هذه الخطوة صحيحة إذا مانظرنا إليها من منظور سياسي، إلا أنها أيضاً سابقة قانونية جدية للغاية. هذا فضلاً عن قرارات المحاكم الإدارية نفسها

القاضية بإبطال عقود شراء مؤسسات عامة، وهي قرارات يصعب فهمها بعيداً عن موجة الشعبوية الاقتصادية وردود الفعل على سياسات التحرير الاقتصادي في السنوات الأخيرة من حكم مبارك.

## إيجاد طرق للالتفاف حول القضاء

في حين يبدو أن القضاة المصريين يشعرون بأنهم قادرين على تحمّل الأعباء كافة الملقاة على عاتقهم، لايشاركهم الحكام العسكريون المؤقّتون الشعور نفسه إطلاقاً. فالضباط يسعون إلى المحافظة على النظام ولاينوون الاعتماد على نظام المحاكم المتلكِّئ في مصر، ولذلك يستمرّون في استخدام محاكمهم العسكرية بلا توقّف، مولّدين السخط لدى العديد من المجموعات التي كانت وراء ثورة 25 يناير. كما أنهم أصرّوا على أن تبقى حالة الطوارئ، التي أعلنها نظام مبارك، سارية المفعول حتى حزيران/يونيو 2012.

لقد عمل النظام القضائي والسياسي في مصر لفترة طويل في ظلّ حالة الطوارئ، حتى أصبح هذا أمراً معتاداً اليوم. وكانت حالة الطوارئ أُعلِنَت بموجب التزامات مصر التعاهدية لبريطانيا، عندما أعلنت هذه الأخيرة الحرب على ألمانيا في العام 1939. وتمّ تجديد قانون الطوارئ مرات عدة على مرّ السنين، وبُرِّر ذلك بظروف تاريخية مَنسيّة هي الأخرى. وقد توقّف العمل به لفترتين وجيزتين فقط، إحداها قبل ثورة العام 1952، والأخرى مع نهاية رئاسة أنور السادات.

**عمل النظام القضائي والسياسي في مصر لفترة طويلة في ظلّ حالة الطوارئ، حتى أصبح هذا أمراً معتاداً اليوم.**

وهذا يمكّن مجموعة كبيرة من الأجهزة القانونية وغير القانونية التي تتجنّب الحماية القانونية وحتى الدستورية التي وُعِدَ المواطنون المصريون بها. وبالتالي يجد القضاء العادي نفسه مهمَّشاً في مسائل يصرّ معظم القضاة على أنها تقع ضمن مجال اختصاصهم بصورة صحيحة.

## هل قاعات المحاكم آمنة؟

كان أمن قاعات المحاكم أيضاً مصدراً للقلق. إذ يفخر القضاة المصريون بالوجود الأمني الطفيف للغاية – غير المرئي إلى حد ما – في قاعات المحاكم. ولاتوجد أجهزة للكشف عن المعادن أو إجراءات أمنية لدخول المباني، وكتائب قوات الأمن التي تحيط بالعديد من المباني العامة غائبة بكل بساطة عن المحاكم.

ومع ذلك، تمّ خلال الثورة إحراق مبنى إحدى المحاكم الكبرى في القاهرة. وفي الأشهر التالية، تعطّلت بعض القضايا الجنائية بسبب مؤيدي المتهمين أو أقارب الضحايا. في حادثة واحدة، سَدَّت مجموعة من المحامين الغاضبين مدخل مبنى المحكمة بأجسادهم. ووجد القضاء نفسه متورّطاً في شجار علني جداً مع نقابة المحامين بشأن بعض الأحكام الواردة في اقتراح قانون قضائي جديد

يتضمّن قيام المحامين بإضرابات ومظاهرات، وهو نوع من سياسة المواجهة لم يكن القضاة مستعدين لها.

بدأت التقارير عن وقوع أعمال عنف في قاعات المحاكم بالانحسار، إلا أنها تترك ندوباً عميقة. ففي حوارات أجريتها مع القضاة وجدت تفاوتاً كبيراً على مدى العام الماضي في مدى الجدّية التي ينظرون بها إلى التهديد المستمر لسلامتهم الشخصية، إلا أنه من المؤكد أن القلق الواسع بشأن التدهور المتصوّر للأمن العام في مصر يجد انعكاساً له في الدوائر القضائية.

## الانقسامات داخل السلطة القضائية

هناك مصدر أخير للقلق في عصر مابعد الثورة يتمثّل في أن المنافسات داخل السلطة القضائية – في الماضي والحاضر والمستقبل – تبدو حادة جداً. في مايتعلق بالماضي، ظهرت دعوات لتطهير الجهاز القضائي من المتورّطين في تجاوزات النظام السابق. ثمّة بالتأكيد قضاة لعبوا أدواراً مختلفة في النظام السابق، لكن مايمثّل جريمة على وجه التحديد غير واضح: الخدمة في محكمة استثنائية؟ إصدار حكم غير صحيح من الناحية السياسية من منظور ثوري؟ غضّ الطرف عن انتهاكات الماضي؟ هناك العديد من التعريفات.

حظي مجموعة من القضاة تم طردهم قبل العام 2011 باهتمام وطني من خلال تنظيم احتجاج عند مبنى المحكمة العليا في البلاد وسط مدينة القاهرة، حيث ادّعوا أنه تم التخلص منهم لأسباب سياسية. وقد دعا هؤلاء بشكل علني للغاية إلى اتخاذ تدابير لـ«تطهير» صفوف القضاء من كل من تبقوا من النظام السابق. ومع ذلك، وفي حين أن قضايا الفصل من الخدمة في المستقبل، والتراجع عن عمليات الفصل التي تمت في الماضي، أثار بعض النقاش العام، فقد قاوم القضاة بشكل عام إعادة إدماج القضاة السابقين الذين كانوا قاموا باحتجاجات، أو تطهير صفوف السلطة القضائية الحالية. إذ تحمل عمليات التطهير بسبب جرائم سياسية في ظل النظام السابق إيحاءات من عمليات فصل القضاة المعارضين التي قام بها جمال عبدالناصر في العام 1969. ولايُعتَبَرُ القضاة السابقون المحتجون في المحكمة العليا ضحايا سياسيين من قبل زملائهم السابقين.

على الرغم من أن شهية القضاة للتدقيق في صفوفهم من الناحية السياسية قد تكون ضعيفة، فإن المعارك التي شهدها العقد الماضي، والتي تعود جذور بعضها إلى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، تركت بصماتها، حيث لاتزال تلك المنافسات حيّة حتى لو كان النسيان قد طوى الأسباب التي أدّت إليها. ففي حين استقرّ المعارضون في نادي القضاة، في منتصف العقد الماضي، وسيطر خصومهم، الذين كانوا أقلّ ميلاً للمواجهة مع النظام السابق، على المجلس الأعلى للقضاء، فإن المواقف انقلبت الآن. تولّى الغرياني، وهو أحد زعماء القضاة المعارضين قبل الثورة، رئاسة المجلس في صيف العام 2011. في السنوات الأخيرة لحكم مبارك، أصبحت الأغلبية في مجلس إدارة نادي القضاة في أيدي

خصومهم السابقين. وفي حين أوشكت الخلافات المبدئية بين الفصيلين على التلاشي، فإن مشاعر الاستياء الشخصية القائمة على إساءات سابقة متصوّرة لاتزال قائمة.

ثمّة انقسام آخر في الوقت الحالي بين القضاة، وهو الانقسام الذي يمكن أن يكبر في المستقبل، ويتعلق بالتوجّه الإيديولوجي العام. إذ لم يكن من المرجّح لأعضاء الجماعات الإسلامية، وحتى أولئك الذين يشتبه في تعاطفهم معها، أن يعيّنوا كقضاة في ظل النظام السابق، حيث كانت الأجهزة الأمنية ستمنع تعيينهم. بيد أن القضاة المحافظين اجتماعياً ودينياً انضمّوا إلى السلك القضائي، ويبدو أن بعضهم قد طوروا ميولاً إسلامية عامة، ولكن ملحوظة، مع تقدم حياتهم المهنية.

كانت المجموعة الإصلاحية في منتصف العقد الماضي في الواقع متنوّعة إيديولوجياً، وتضمّنت بعض الأعضاء من ذوي الميول الإسلامية، على الرغم من أن الأخلاقيات غير الحزبية كانت قويّة بما يكفي لجعل الانتماء الرسمي لأي حركة غير وارد. في بعض الأحيان يدور همس حول أعضاء عدة بارزين في السلطة القضائية الحالية، بما في ذلك الغرياني نفسه، بسبب ميولهم الإسلامية المفترضة. ويصعب التحقّق من الشكوك حتى بعد التقاعد. فبعد أن تقاعد من العمل القضائي، انتخب محمود الخضيري، أحد قادة الإصلاحيين، لعضوية البرلمان في العام 2012 بدعم قوي من جماعة الإخوان المسلمين، وتولّى رئاسة اللجنة القانونية في المجلس.

وأياً كان النظام السياسي الذي يحمله المستقبل لمصر، فمن المرجّح أن يكون مستقبلاً يخفّ فيه إلى حدّ كبير التدقيق الأمني الصارم الذي ساد في العقود الماضية. إذ يتمتع الإسلاميون بحضور واسع في الحياة العامة المصرية، بيد أن الدخول إلى أجزاء كبيرة من الدولة المصرية كان مقيّداً، مثل السلك الدبلوماسي والأجهزة الأمنية والرتب العسكرية العليا. وبالرغم من ذلك، وبعد أن تمكّن الإسلاميون من التسلّل من خلال الفجوات إلى المناصب القضائية في النظام السابق، ربما يشهد الاتجاه الإسلامي زيادة كبيرة في السنوات المقبلة. ومن المرجّح لهذا النوع من التنوّع الإيديولوجي الموجود بالفعل في القضاء المصري أن يزداد نتيجة لذلك، ليس في شكل مماحكات حزبية مجرّدة (من المحرّمات بين القضاة)، ولكن من حيث التوجّهات المتنازعة نحو دراسة الإطار القانوني والدستوري في مصر.

## قانون جديد للتنظيم القضائي

كانت المنافسات داخل السلطة القضائية، والكشف السياسي عنها، على أشدّها على مدى العام الماضي في الصراع على ماينبغي أن يكون الإنجاز الأكبر للقضاء بعد الثورة: كتابة قانون جديد للتنظيم القضائي من شأنه إضفاء الطابع المؤسسي على تصوّر القضاء نفسه للاستقلال الكامل. الصراع على هذا القانون قديم يمتدّ إلى العقد الماضي، وأبعد من ذلك. وقد ضغط القضاة من أجل

إقرار سلسلة من الإصلاحات من شأنها إنهاء تدخّل السلطة التنفيذية في شؤونهم وإقامة فصل أوسع بين السلطات.

بعد الثورة بدأ القضاة العمل على صياغة قانون كان من المرجّح أن يحظى بدعم جميع القوى السياسية. فقد عملوا على سنّ قانون أكثر قوة لمجلس القضاء الأعلى، وجعله أكثر تحرّراً من رقابة السلطة التنفيذية، ونقلوا إلى المجلس وظائف تخصّ وزارة العدل في الوقت الحالي. وحتى الوسائل غير المباشرة للتأثير على القضاة، مثل منح الإعارات المغرية، ستوضع في عهدة القضاء بدلاً من السلطة التنفيذية. وسيتمثّل تأثير ذلك في جعل القضاء هيئة مستقلّة أكثر بكثير من حيث الميزانية وإدارة شؤون الموظفين. وهذا هو الهدف الذي لا أحد يشكك فيه في جوّ مابعد الثورة.

ومع ذلك، فقد كانت الطريق وعرة. أولاً، قام القضاة بمحاولتين منفصلين لصياغة مشروع القانون. تمّت إحداهما من جانب نادي القضاة، فيما عَهِدَ رئيس المحكمة العليا الغرياني بالأخرى إلى لجنة برئاسة أحمد مكي، أحد المعارضين البارزين في منتصف العقد المنصرم. كان ثمّة اختلافات طفيفة بين النسختين اللّتين تم وضعهما، ولكن مرارة الخصومات السابقة أدّت إلى هجمات قاسية طيلة عمليتي صياغة القانون.

وطأ كلا المشروعين على لغم غير مُتوقّع عندما تضمّنا أحكاماً تسمح للقضاة بمعاقبة المحامين الذين ينتهكون قواعد النظام واللياقة في قاعة المحكمة. واحتجّ المحامون، الذين ادّعوا أن قانونهم الذي ينظّم مهنة المحاماة يمنحهم حصانة في قاعة المحكمة، على اقتراح السلطة القضائية. ورأى قادة جمعية المحامين الذين كانوا متورّطين في انتخاباتهم في ذلك معركة جديرة بأن تُخاض، وذهبوا إلى حدّ الدعوة إلى الإضراب وتنظيم المظاهرات للدفاع عن أنفسهم ضد ما اعتبروه محاولة من جانب السلطة القضائية لضبط صفوفهم بطريقة استبدادية تليق بالنظام السابق سيئ السمعة أكثر منها بالعصر الديمقراطي الجديد في مصر. وبدأ القضاة يشعرون أن موجات التأييد الشعبي لمعاركهم من أجل الاستقلال بدت تافهة من الناحية السياسية، عندما ظهروا فجأة في دور أشخاص بلهاء يسعون للحصول على امتيازات خاصة أكثر منهم مدافعين شرفاء عن العدالة.

اصطدم الاندفاع باتجاه إقرار قانون قضائي جديد بمشكلة سياسية إضافية: إذا كان لابد للقانون أن يصدر بسرعة، فإن الطريق الوحيد هو إصدار مرسوم بقانون من جانب الحكّام العسكريين غير المنتخبين. فقد تمّ إنجاز التدابير التي اتخذها عبد الناصر في العام 1969 ضد السلطة القضائية – والتي وصفت منذ ذلك الحين بـ«مذبحة القضاة» – أيضاً من خلال سلسلة من القوانين بمرسوم وليس من خلال تشريع برلماني، وهي سابقة لايرغب سوى القليل من القضاة في اتّباعها. ولكن لو انتظر القضاة بدل ذلك إلى حين تشكيل برلمان منتخب، فلم يكن ثمّة مايوحي متى يمكن وضع قانونهم على الأجندة أو ماذا سيكون مصيره.

تراجع الغرياني الذي اكتوى بنار الانتقادات الخارجية، وعانى من الانقسام بسبب المعارك

الداخلية. وأعلن لزملائه في السلك القضائي أنه سيتم تأجيل الأمر كلّه حتى ينعقد البرلمان. كان قراره معقولاً على بعض المستويات، ولكنه ترك أيضاً زملاءه في حيرة من أمرهم، فإذا كانت المسألة ستنتظر مجلس النواب، فلماذا كان كل هذا الإلحاح على صياغة القانون؟

أثار الغرياني الدهشة كذلك عندما عملت رسالته إلى زملائه على تملّق المحامين عن طريق الإشارة إليهم بوصفهم الجزء «الواقف» من القضاء للتمييز بينهم وبين القضاة «الجالسين» على طاولة العمل. كان الإيحاء بأن المحامين مساوون في السلطة والمكانة في الأمور الخاصة بقاعة المحكمة للقضاة الذين يترأسونها في الواقع مسيئاً لبعض أعضاء السلطة القضائية. لابل إن البعض تكهّن بهدوء بأن قراره إرجاء هذه المسألة إلى أن ينعقد مجلس النواب ينطلق من عواطفه الإسلامية لأنه أدلى بهذا التصريح في أعقاب أنباء عن فوز انتخابي كبير للإسلاميين. ووجد أحد أبطال حركة منتصف العقد المنصرم نفسه الآن في موقف دفاعي أمام زملائه.

**بما أن استقلال السلطة القضائية هو مطلب يحظى بإجماع الرأي، فربما يحصل التحالف الذي يدعم الإصلاح على مايريد. إلا أنه قد يحصل أيضاً على أكثر مما يتمنى.**

## بلقنة الدولة بحسناتها وسيئاتها

من المرجّح أن تجعل الفوضى السياسية الناجمة عن الصراع من أجل إقرار قانون قضائي جديد عملية سنّ تشريع قضائي أطول وأكثر تعقيداً. ولكن بما أن استقلال السلطة القضائية مطلب يحظى بإجماع الرأي – بما أن جماعة الإخوان المسلمين التزمت منذ برلمان العام 2005 بإصدار قانون قضائي يهدف إلى إبعاد تأثير السلطة التنفيذية على الشؤون القضائية – فربما يحصل التحالف الذي يدعم الإصلاح على مايريد. إلا أنه قد يحصل أيضاً على أكثر مما يتمنى.

في الواقع، وفي تغيير لم يلحظ إلا قليلاً، حصل التحالف بالفعل على طعم ما أراد، كما أن الآثار المترتبة على هذا التغيير جديرة بالنظر بوصفها نذيراً لما ستؤول إليه الأمور. فقد خسرت المحكمة الدستورية العليا في البلاد، وهي هيئة حيويّة منفصلة عن بقية النظام القضائي، الكثير من الشجاعة التي أظهرتها في الثمانينيات والتسعينيات عندما عيّن الرئيس مبارك مجموعة من كبار القضاة لم يكن مرجّحاً بأن يتسببوا بأي مشكلة للنظام. ومع ذلك، فإن المحكمة، هي أقل خجلاً من القضاء العادي، تمكنت من الحصول على مرسوم بقانون في حزيران/يونيو 2011 من المجلس العسكري الحاكم حظي بالقليل من الاهتمام في موجة الحماسة في فترة مابعد الثورة. ويحصر المرسوم خيارات الرئيس لمنصب رئيس المحكمة العليا بأكبر ثلاثة من أعضاء المحكمة العليا سناً، وهو يستلزم موافقة الجمعية العامة لقضاة المحكمة كي يمضي التعيين قدماً. كما يستلزم المرسوم

الموجز بأن تعطى الأسبقية لـ «هيئة المفوّضين» في المحكمة، وهي مجموعة مرتبطة بالمحكمة تساعد على إعداد القضايا والآراء، لتعيين قضاة المحكمة الرئيسيين. وستكون النتيجة محكمة قادرة على تجديد نفسها بشكل ملحوظ وربما يكون من الصعب جداً السيطرة عليها.

وسيتمكن ماتبقى من السلطة القضائية في نهاية المطاف من تجديد نفسه على نحو مماثل، على افتراض أن يجيز البرلمان نسخة من القانون يتفق الجميع على أنهم يريدونها. وسيمثّل هذا بالتأكيد خطوة نحو استقلال السلطة القضائية من النوع الذي ماكان لحكام مصر السلطويين السابقين أن يسمحوا به.

السؤال الذي لم يُطرح في مصر هو ما إذا كان هذا هو المسار المناسب لإقامة نظام ديمقراطي طموح. ففي حين يحتاج القضاء إلى أن يُعْزَل عن وطأة الضغوط السياسية، فقد تجعل هذه التدابير القضاة خاضعين للمساءلة فقط أمام بعضهم بعضاً بطريقة لم يتجرأ سوى القليل من الديمقراطيات على تبنّيها.

في الواقع، هذا قد يدلّ على اتجاه جديد وغير متوقّع كلياً بالنسبة إلى النظام السياسي المصري، ليس في اتجاه الديمقراطية الليبرالية ولكن باتجاه نوع غريب من النقابانية أو حتى النقابية. «النقابانية» تشير إلى نظام اجتماعي وسياسي يتم فيه تنظيم الأجزاء المختلفة من المجتمع هرمياً وبشكل منفصل؛ ويتم إما تنسيق أعمالها أو الإشراف عليها من قبل الدولة. «النقابية» تشير إلى نظام يتم فيه تنظيم الجماعات، عموماً على أساس العمل أو الطبقة، وتعمل لنفسها من دون رقابة الدولة. وربما تكون مصر تبني نظاماً وسطاً بين هذين النظامين. هذان المصطلحان، اللذان يعودان إلى أوروبا أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين منسيّان إلى حد كبير في المناقشات العامة، ولاينطبقان تماماً على الحالة المصرية، ففي النهاية، ليست شرائح المجتمع وحدها، بل الدولة نفسها، هي التي يتم تقسيمها إلى سلسلة من الجهات الفاعلة المستقلة.[1] لكنها مع ذلك مفيدة.

لفهم كيفية عمل هذا النظام، من المفيد وصف تطوّره. فقد كانت مصر لفترة طويلة دولة مؤسّسات قوية، ولكن تحت قيادة عبدالناصر حُرمت هذه المؤسسات من كل استقلاليتها، ووُضعت تحت السيطرة الرئاسية المباشرة. كان في البلاد حزب سياسي واحد فقط (ليس من قبيل الصدفة أن الرئيس يترأسه) امتلك الصحافة، وسيطر على النقابات العمالية، وحثّ كل المصريين على الغناء على الوتر الإيديولوجي نفسه.

تم تفكيك هذا النظام تدريجياً في عهد السادات، وحلّ محلّه نظام جرى فيه منح المؤسسات قدراً كبيراً من الاستقلال الداخلي، ولكنها وُضعت في أيدي أشخاص موثوق بهم، وكان يتم استبدال هؤلاء الأشخاص إذا ثبت أنهم ليسوا جديرين بثقة النظام. وقد تعمّق هذا النمط كثيراً في ظل مبارك، ما أدى إلى نتيجة هامة، ولكن دون أن يلاحظها أحد في كثير من الأحيان، تتمثّل في أنه كان يترأس كل مؤسسة شخص من المراتب العليا للمؤسسة نفسها. كان وزير الدفاع جنرالاً بارزاً، ووزير الداخلية

ضابطاً قيادياً في قوات الأمن، ووزير الشؤون الدينية عالم دين بارزاً، وحتى وزير الثقافة كان فناناً. وكان وزير العدل في مثل هذا النظام قاضياً مرموقاً. في كل هذه الحالات، كان الشخص الذي يقع عليه الاختيار مخلصاً تماماً للنظام بشكل عام وللرئيس على وجه التحديد، ولكنه غالباً ماكان يعطى حرية كبيرة في مملكته الخاصة.

إن ماتتجه إليه مصر هو نظام تختار فيه تلك المؤسسات الآن قادتها بدل أن يعيّن الرئيس شخصاً أثيراً لديه. وستكون صدمة إذا ماترأس شخص مدني وزارة الدفاع أو الداخلية، ولكن في النظام الجديد، قد يذهب كبار الضباط أبعد من ذلك عبر الإصرار على أن يكون لهم رأي في الشخص الذي يتم اختياره من بين صفوفهم. وقد اتبع مجلس الوزراء المصري الحالي هذا النهج عندما تم اختيار وزير الداخلية بعد التشاور مع كبار ضباط الأمن.

**ماتتجه إليه مصر هو نظام تختار فيه تلك المؤسسات قادتها بدل أن يعيّن الرئيس شخصاً أثيراً لديه.**

ضغط الأزهر، المؤسسة الدينية الرئيسية في البلاد، بنجاح من أجل نظام يختار فيه علماؤه زعيم المؤسسة.[2] وتصرّ الجامعات والكليات ليس على انتخاب أساتذة الأقسام وحسب، ولكن العمداء والرؤساء أيضاً، وهي لاتنتظر تغييراً تشريعياً لمتابعة هذا التقليد. بدل ذلك، عقدت هيئة الأساتذة الانتخابات، وتم تقديم أسماء الفائزين إلى وزارة التعليم العالي، والتي لم تجرؤ على الوقوف في وجه الموجة الديمقراطية.

ربما يبدأ القضاة في مصر التمتّع بقدر مماثل وكبير تماماً من الاستقلال. ومن المرجّح أن يتم تشريع الكثير من هذه الأمور من البرلمان، والذي سيتخلّى بالتالي عن جزء من قدرته على ممارسة الرقابة على مؤسسات الدولة.

ثمّة طريقة ممجوجة قليلاً، ولكنها غير دقيقة، لوصف المسار المحتمل للأحداث تتمثّل في مانطلق عليها اسم «بلقنة» الدولة المصرية. مثل هذا المصطلح ممجوج لأن النتيجة لن تكون غير صحية كليّاً من الناحية السياسية. فالمؤسسات التي تعرّضت إلى التشويه من جانب الزعماء المتزلّفين والانتهازيين الذين يسعون لكسب ودّ رئيس الجمهورية ستكون قادرة على إعادة بناء نفسها وفقاً للمعايير التي تجد أنها تعكس مهنيتها وخبراتها.

بيد أن مصطلح «البلقنة» ليس غير دقيق لأنه في سياق عملية ترسيخ استقلاليتها، ستشكّل هذه المؤسسات جزر سلطة لاتخضع إلى المساءلة بسهولة أمام الهياكل الدستورية والديمقراطية للدولة المصرية. في معظم النظم الديمقراطية هناك وسيلة، غير مباشرة أحياناً، للمسؤولين المنتخبين للعب دور رقابي عام، حتى على الهيئات التي تتمتع باستقلالية كبيرة. إذ يتم إعطاء مسؤولي البنك المركزي، على سبيل المثال، أو قضاة المحكمة العليا، مواعيد طويلة ويعفونهم من شرط إلقاء الضوء على جميع أعمالهم مع الحكومة أو البرلمان. لكن لايزال ثمّة صوت ديمقراطي في تعيينهم. على

النقيض من ذلك، تبدو هذه الشخصيات في مصر مابعد الثورة، راغبة في تحرير نفسها حتى من هذا المستوى من الرقابة. وستكون النتيجة مؤسسات قادرة على تجديد نفسها ومسؤولة أمام صفوفها فقط.

كان القدر الأكبر من التركيز السياسي في مصر في العام التالي لثورة 25 يناير على التوتّر القائم بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين، وبين الإسلاميين وغير الإسلاميين، وبين الهياكل السياسية المدنية ومؤسسات الدولة الأمنية، وبين الوسائل السلطوية القديمة والجديدة الأكثر تشاركيّة. مثل هذه النزاعات حيوية وحقيقية. لكن لاينبغي لها أن تؤدي بنا إلى إغفال نزاع آخر يحتمل أن ينمو حتى في الوقت الذي تضعف فيه النزاعات الأخرى: بين قوى السياسة والسيادة الشعبية والديمقراطية من جهة، والبيروقراطية والخبرة والكفاءة المهنية من جهة أخرى.

# ملاحظات

1

I explored this idea earlier in ‹Egypt's Syndicalist Future?› Middle East Channel, March 8, 2011.

2 انظر ورقتي الصادرة عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في أيلول/سبتمبر 2011، بعنوان، «Post-Revolutionary al-Azhar» وقد قدّم المجلس العسكري الحاكم على عجل قانوناً جديداً ينظّم شؤون الأزهر، وأصدره بمرسوم قبل بضعة أيام من تولي البرلمان السلطة التشريعية. يسمح القانون للشيخ الحالي الذي يترأس المؤسسة بتعيين 40 من كبار العلماء في «هيئة كبار العلماء» (التي تصبح بعد ذلك قادرة على تجديد نفسها عن طريق اختيار أعضائها)، وتنتخب الهيئة شيوخ المستقبل.

# نبذة عن المؤلف

**ناثان ج. براون** باحث أول غير مقيم في برنامج الشرق الأوسط بمؤسسة كارنيغي. يعمل أستاذاً للعلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، وهو يعتبر باحثاً مرموقاً ألّف ستة كتب حظيت باستقبال جيد في السياسة العربية. ويجلب براون خبرته الخاصة في الحركات الإسلامية والسياسة الفلسطينية والقانون العربي والتمسك بالمبادئ الدستورية إلى المؤسسة. وقد نشرت مطبعة جامعة كورنيل في أوائل العام 2012 أحدث كتب براون وهو بعنوان When Victory Is Not an Option: Islamist Movements and Semiauthoritarianism in the Arab World، وقد صدر الكتاب بالعربية بعنوان: «المشاركة لا المغالبة ... الحركات الإسلامية والسياسية في العالم العربي».. ويركز براون عمله الحالي على الحركات الإسلامية ودورها في السياسة في العالم العربي.

# مؤسسة كـارنيغي
## للسلام الدولي

**مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي** هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.

في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

---

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلّية المعمّقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصّلة واستكشاف المواضيع الرئيسة الشاملة، يقدّم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنيّة على فهم عميق وآراء واردة من المنطقة. ويتوفّر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

# مؤسسة كارنيغي
## للسلام الدولي


**واشنطن**
**مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**

Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, D.C. 20036
United States
**P** +1 202 483 7600 **F** +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

**موسكو**
**مركز كارنيغي موسكو**

Tverskaya, 16/2
Moscow 125009
Russia
**P** +7 495 935 8904 **F** +7 495 935 8906
Carnegie.ru | info@Carnegie.ru

**بيجينغ**
**مركز كارنيغي- تسنغوا للسياسات العامة العالمية**

No. 1 East Zhongguancun Street, Building 1
Tsinghua University Science Park
Innovation Tower, Room B1202C
Haidian District, Beijing 100084
China
**P** +86 10 8215 0178 **F** +86 10 6270 3536
CarnegieTsinghua.org

**بيروت**
**مركز كارنيغي للشرق الأوسط**

شارع الأمير بشير، برج العازارية
المبنى رقم 2026 1210، الطابق الخامس
صندوق البريد 1061-11
وسط بيروت
لبنان
تلفون: 91 12 99 1 961+ | فاكس: 91 15 99 1 961+
Carnegie-MEC.org | info@Carnegie-MEC.org

**بروكسل**
**مركز كارنيغي أوروبا**

Rue du Congrès 15
Brussels 1000
Belgium
**P** +32 2735 5650 **F** +32 2736 6222
CarnegieEurope.eu | brussels@ceip.org